

Distr.: General
2 November 2015
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي

لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أكتب إليكم بالإشارة إلى المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ
والدفاع عن الحياة الذي عُقد من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في مدينة
تيكويبايا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والذي دعا إلى عقده فخامة السيد إيفو موراليس
أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أحيل إليكم نسخة من المذكرة الموجهة إلى سيادتكم من
سعادة السيد دافيد تشوكيهوانكا سيسبيديس، وزير العلاقات الخارجية في دولة بوليفيا
المتعددة القوميات، ونسخة من إعلان المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن
الحياة الذي اعتمد خلال المؤتمر (انظر المرفقات).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٢٠ (د) من جدول الأعمال.

(توقيع) ساشا يوريني



الرجاء إعادة استعمال الورق

181215 031215 15-19094 (A)



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أكتب إليكم بالإشارة إلى المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الحياة الذي عُقد من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في مدينة تيكويبايا - كوتشابامبا، بوليفيا.

وفي هذا الصدد، وفي ضوء الالتزام والاهتمام اللذين أبديتموهما عندما شرفتم بحضوركم ومشاركتكم في هذه المناسبة الهامة التي اعتمد فيها إعلان المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الحياة الذي يعكس الأعمال المنجزة بروح من التعاون البناء والحوار، والتي مكنت من توحيد طائفة متنوعة من الأصوات والرؤى الخاصة والحلول في إطار التصدي لتغير المناخ، ومن رسم خطة الشعوب من أجل الحياة تحضيراً للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر المقبلين وكإسهام مهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أتشرف بموافاتكم بإعلان المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الحياة بغرض تعميمه كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند المتعلق بالتنمية المستدامة من جدول أعمال هذه الدورة.

(توقيع) دافيد تشوكيهوانكا سيسبيديس

وزير العلاقات الخارجية

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

إعلان المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الحياة (تيكويبايا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

نحن شعوب العالم المجتمعة في تيكويبايا، بوليفيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أعدنا مقترحا بتوافق الآراء بغية عرضه على المجتمع الدولي وحكومات العالم من أجل الحفاظ على الحياة والتصدي لتغير المناخ؛ وذلك كرد فعل عاجل على نظام رأسمالي ونموذج حضاري فاشلين هما السبب الهيكلي لأزمة المناخ في العالم.

وهذا الإعلان هو حصيلة أفكارنا وما يساورنا من شعور، وهو مقترحنا الذي نسهم به في المفاوضات الدولية لمؤتمرات الأطراف التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والبيئة والتنمية المستدامة وغير ذلك من المواضيع الأخرى ذات الصلة، كما أنه يشكل الخطوة الدائمة للشعوب من أجل الدفاع عن الحياة.

الانتقال إلى النموذج الحضاري للعيش الكريم

يعيش العالم أزمة شاملة متعددة الأوجه فهي مناخية ومالية وغذائية ومتعلقة بالطاقة، وهي أيضا مؤسسية وثقافية وأخلاقية وروحية، كما يعيش حالة حرب دائمة. وهذا يبين لنا أننا أمام أزمة تامة تعصف بالرأسمالية وبنموذج اجتماعي. ولضمان البقاء، يجب على البشرية أن تتحرر من الرأسمالية التي تقود البشرية نحو آفاق مدمرة تقضي على الطبيعة والحياة نفسها.

إن الحضارة الغربية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي قد نشرتها في جميع أنحاء العالم الدول الاستعمارية وبلدان الشمال بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية ونهب شعوبنا وقهرها؛ وكانت الحروب هي وسيلة القهر والهيمنة التي استخدمتها الإمبريالية لفرض إرادتها السياسية والاقتصادية واستغلت الشركات عبر الوطنية أيضا الحروب لتحرم الشعوب من البحار بانتهاك حقها فيها.

والاستعمار الذي تمارسه قوى الشمال سلط القمع والهيمنة على البشرية، فجعل الشعوب تفقد هويتها وتقلد النماذج الأجنبية، حيث تكون طبيعة والإنسان نفسه رأس مال يتعين استغلاله. وحاول النظام الاستعماري فرض حالة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي على كل بلدان الجنوب. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الدول الإمبريالية

تنتهك بشكل دائم سيادة الدول، باستخدام القصف، وعمليات الغزو والحروب الأهلية، والتجسس، وزعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية بهدف إخضاع حكومات وشعوب العالم.

وما يدمر الحياة على كوكب الأرض هو ليس فقط النموذج الحربي القائم على التسليح، وإنما أيضا النموذج الاقتصادي ونموذج البنيان المالي الدولي اللذان يضيقان الخناق على اقتصادات البلدان الساعية إلى التمتع بالسيادة والكرامة. وبالتالي، فإن إعادة تشكيل حوكمة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون عملية شفافة وتشاورية وشاملة من أجل المضي قدما بعملية إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي.

وعلىنا وضع استحداث حضاري جديد يقر بقيمة ثقافة الحياة وثقافة السلام، هو نموذج العيش الكريم. ويتعين على العالم التحرك صوب رؤية كلية للعيش الكريم، بتعميق التكامل بين حقوق الشعوب وحقوق أمنا الأرض، مما يستتبع إقامة علاقة متوازنة بين البشر والطبيعة لاستعادة الانسجام مع أمنا الأرض. فالعيش في انسجام مع أمنا الأرض هو النموذج الحضاري الجديد للحفاظ على مجتمع الحياة، حيث أمنا الأرض هي كائن حي مقدس، وليس شيئا تستغله الكائنات البشرية.

ونحن، شعوب العالم، نناهض اليوم النظام الرأسمالي الذي يشجع الأعمال التجارية البيئية وتسليع الوظائف البيئية للطبيعة وخصخصتها، فهذه الوظائف هي منفعة عامة للشعوب ويجب أن تظل كذلك. ونناهض الرأسمالية التي هي السبب المهيكلي لتغير المناخ وتتوخى إخضاع دورات حياة أمنا الأرض لقواعد السوق الرأسمالية تحت سيطرة التكنولوجيا. فالعلوم والمعارف والتكنولوجيا يجب أن تكون وسائل تعزز السلام، ونبذ العنف، والانسجام، والتمتع الكامل بالحياة، والعيش الكريم؛ وينبغي أن يكون هدفها هو تلافي اختلال توازن الإنسان مع نفسه ومع أمنا الأرض.

وكفاح الشعوب في القرن الحادي والعشرين هو الكفاح من أجل الدفاع عن المنافع العامة والتراث المشترك. وفي ظل الرأسمالية تجري خصخصة المنافع العامة ويجري نهبها واستغلالها لفائدة قلة قليلة من الأشخاص والأعمال التجارية والشركات. ويشكل الانسجام العام مع أمنا الأرض أساس تراثنا المشترك، وأصبح الغلاف الجوي هو أهم تراث مشترك للمجتمع في الوقت الراهن.

إن احتلال الغلاف الجوي ببث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيه نتيجة للتصنيع المفرط وغير العقلاني الذي تمارسه البلدان المتقدمة أدخل بتوازن أمنا الأرض. وإذا ارتفعت درجة الحرارة بما يتجاوز ١,٥ درجة مئوية سوف نعيش كارثة عالمية. وبالنظر

إلى الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها البلدان ضد أمن الأرض، هناك حاجة عاجلة إلى نظام قضائي دولي يعاقب البلدان التي لا تفي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية سلامة أمن الأرض.

وتتحمل الرأسمالية ديونا متعددة تجاه البشرية وأمن الأرض، مثل الدين المناخي والدين الاجتماعي والدين الإيكولوجي. فقد عمّقت البلدان الرأسمالية والمتقدمة الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم وشجعت سلب الموارد الطبيعية لشعوب وبلدان الجنوب والاستيلاء عليها، وراكمت الثروات على حساب رفاه شعوبنا، وقوضت الثروة الروحية والمعنوية لهذه الشعوب.

ويستمر تقلص الحياة المجتمعية والحياة الأسرية في العالم. وقلة قليلة فقط من الشعوب تمارس التضامن والتكامل فيما بين الأشخاص ومع الطبيعة. وأديان وروحانيات العالم هي الضمان الأخلاقي للمجتمع لدى بناء ثقافة السلام وثقافة الحياة والحوار من أجل حل أزمة المناخ والأزمة الاجتماعية اللتين تدمران الحياة وقيم مجتمعاتنا المحلية وتولدان الاختلالات والتزاعات في المجتمعات، وتجعلان الناس عرضة للفقر، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً، والأطفال والمراهقون وضحايا الحرب والاتجار بالبشر والتمييز.

وبسبب الرأسمالية، لا تشكو من المرض أمن الأرض فحسب، وإنما البشرية أيضاً. ويجب ألا تعيش البشرية بدون قيم وبدون مبادئ أخلاقية. ولا يمكنها أن تعيش في ظل نموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي واحد مفروض عليها. ويجب ألا تعيش البشرية في طبقات منفصلة تقسمها النخب السياسية، وتدين بأديان ومعتقدات مفروضة بالقوة، وتحمل رؤى تفصل البشر عن الطبيعة وتكسر التوازن بين الكائنات الحية. وعلينا أن نضمد جراح البشرية من أجل إنقاذ أمن الأرض.

وفي سيناريو تكون فيه أمن الأرض أكثر تضرراً ومستقبل البشرية عرضة لخطر أكبر، يجب على شعوب العالم مواصلة الحوار والدفاع عن الحياة.

تقييم المؤتمر العالمي الأول للشعوب بشأن تغير المناخ وحقوق أمن الأرض

بعد مضي خمس سنوات على مؤتمر تيكونويا المعقود في عام ٢٠١٠، التقت شعوب العالم مرة أخرى في نفس المكان وبنفس الروح الثورية لاستعراض إنجازاتنا وما حققناه من تقدم ولنسمع العالم مرة أخرى أصواتنا في محاولة لحل الأزمات المتعددة التي نعيشها، وبخاصة أزمة المناخ.

الإنجازات التي حققتها خطة تيكويبايا لعام ٢٠١٠

- ١ - كانت قوة مجموعة الـ ٧٧ والصين أهم تعبير عن القوة في تاريخنا، فقد تمكنت من مواجهة وتحدي السلطة الإمبريالية. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي نتيجة سنوات عديدة من الصراع على السلطة بين الشعب والمصالح الاقتصادية والسياسية للطبقات الحاكمة في البلدان المتقدمة النمو.
- ٢ - الاعتراف العالمي برؤية العيش في انسجام مع أمن الأرض في مختلف محافل الأمم المتحدة. فقد أقرت وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" التي اعتمدها مؤتمر قمة ريو+٢٠ للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢، بمختلف النهج والرؤى الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الطبيعة.
- ٣ - إقرار الجمعية العامة لإعلان يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمن الأرض الدولي.
- ٤ - الاعتراف في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بخطة العيش الكريم في انسجام مع أمن الأرض والحوار بين العلوم الغربية وعلوم الشعوب الأصلية.
- ٥ - اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٢٩٢ في عام ٢٠١٠ الذي يعترف صراحة بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي.
- ٦ - الاعتراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بالجهود المبذولة لاتخاذ إجراءات جماعية، باتباع نهج غير قائمة على السوق، في إطار تعبئة الموارد المالية.
- ٧ - عدم إقرار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لآليات سوق جديدة، وتشكيل فريق عامل لدراسة مختلف النهج والآليات والحلول التي لا تستند إلى السوق.
- ٨ - الموافقة على آلية مشتركة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بهدف الإدارة الشاملة والمستدامة للغابات، أُقرت بعد خمس سنوات من المفاوضات كنهج بديل لعمليات تسديد المبالغ المشروطة بالنتائج في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.
- ٩ - طالبنا بالاعتراف التام بإعلان حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذه وإدماجه في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ.

١٠ - نظرا لكون تدابير التكيف قد تكون غير كافية، اعترفنا في اتفاق الشعوب بالحاجة إلى آلية للتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة. وتسنى إدراج طلب الشعوب هذا في المفاوضات الدولية وفي الآلية الدولية المعنية بالخسائر والأضرار التي أُقرت في الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية.

١١ - اقترح واستُهل حوار في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن "مؤشر العدالة المناخية" لتقاسم الانبعاثات العالمية بين جميع البلدان بحيث لا ترتفع درجة الحرارة بما يزيد على ١,٥ درجة مئوية.

١٢ - في عام ٢٠١٠، دعونا إلى تكوين حركة عالمية للشعوب من أجل أمننا الأرض. وانطلاقا من تيكويابايا، تمكنت الشعوب من تبادل وجهات نظرها بشأن العالم في ظل عملية ديمقراطية ما برحت تتعزز وتأخذ شكل كفاح مشترك ضد الرأسمالية ومصالح الشركات التي تحاول أن تكون طرفا في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ.

١٣ - بوصفنا من حركات شعوب العالم، نعمل على إثبات وجودنا في مختلف منابر المفاوضات الرسمية وغير الرسمية وكشف الحلول الكاذبة التي تروج لها الشركات الكبيرة والدول متبعة في ذلك الخطة الرأسمالية.

١٤ - فتحت الدول والحركات الاجتماعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني باب المناقشة وهي تطالب بإجراء الإصلاح الشامل الضروري للأمم المتحدة.

البنود المتبقية في خطة تيكويابايا لعام ٢٠١٠

من المهم أيضا الإشارة إلى أن هناك تحديات لا تزال مطروحة كنا حددناها في عام ٢٠١٠، ويجب إعادة تأكيدها والتوصل إلى معالجتها. وهذه التحديات هي التالية:

١ - الاعتراف بحقوق أمنا الأرض على الصعيد الدولي من خلال إعلان عالمي لحقوق أمنا الأرض، علما بأن بعض الدول بدأت تعترف بهذه الحقوق على الصعيد الوطني.

٢ - التزام البلدان المتقدمة بأهداف كمية لخفض الانبعاثات، على أساس مسؤولياتها المتباينة.

٣ - وفاء البلدان المتقدمة بالمادة ٤-٧ من الاتفاقية الإطارية على أساس ديونها المناخية. ووفائها بالالتزامات في مجال تمويل ونقل التكنولوجيات المفيدة والنظيفة الملائمة من الناحية الاجتماعية، وإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ وتمويله من المصادر العامة من أجل تلبية احتياجات شعوبنا.

٤ - تفعيل إنشاء محكمة دولية للعدل المناخي.

٥ - إنشاء آلية متعددة الأطراف ومتعددة التخصصات للرقابة القائمة على المشاركة والإدارة والتقييم المستمر لنقل وتبادل التكنولوجيات بحيث تصبح التكنولوجيات والمعارف ذات طابع عالمي ولا يجري لأي سبب من الأسباب إخضاعها للملكية الخاصة وتقييد استخدامها.

الإجراءات الرامية للدفاع عن الحياة والتصدي لتغير المناخ

إن شعوب العالم المتمردة التي تحركها روح ثورية قوية تقترح على أمنا الأرض وأخواننا وإخواننا في جميع أنحاء العالم وجميع الكائنات الحية التي قامت بتنشئتها أمنا الأرض الإجراءات التالية بغرض الدفاع عن الحياة والتصدي لتغير المناخ.

١ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب للكفاح ضد المصالح الرأسمالية المناهضة للحياة

- تعزيز وعي الشعوب ورؤيتها ووحدها لإقامة نظام حياة عالمي اشتراكي ومجتمعي يساعد الشعوب على استعادة المنافع العامة والقيم الأخلاقية للإنسانية وتقدير مصيرها وبمكّنها مجددا من القدرة على حكم نفسها ويشجع علاقة الانسجام مع الطبيعة.
- ينبغي للشعوب أن تكتسب، من خلال منظماتها الاجتماعية والمجتمعية، السلطة السياسية والاقتصادية والقوة العسكرية لكي تستحدث نماذج جديدة ومتعددة القوميات تحكم بها نفسها، وأدوات للتغيير والتحول خاصة بها.
- بناء وترسيخ نظام عالمي جديد يتسم بالعدل والإنصاف والاستقرار والسلام، يحمي حقوق الشعوب الأساسية ويعززها، سالكا سبيل الانسجام مع الطبيعة واحترام الحياة.
- إعادة تأكيد تجربة واقتراح "العيش الكريم" كشكل جديد للتعايش البديل يضع حدا للرأسمالية التي تسبب في أزمة للحضارة الغربية، واستعادة معارف الأولين

وحكمتهم وممارساتهم ولغات شعوبنا الأصلية والفلاحين وذوي الأصل الأفريقي وتقديرها من جديد حق قدرها.

- التأكيد من جديد على المبادئ المتوارثة عن الأجداد وهي: لا تسرق، ولا تكذب، ولا تكن كسولا، التي تعترف بها الأمم المتحدة كمبادئ عالمية للشعوب.
- المطالبة بحفز وتغيير المصفوفة الإنتاجية على الصعد المحلي والوطني والدولي لتصبح ممارسات سيادية منسجمة مع الطبيعة والحياة، (الزراعة الأسرية، والزراعة الإيكولوجية وما إلى ذلك).
- تقديم الدعم الشامل للفئات الضعيفة من السكان التي أصبحت كذلك نتيجة الاستغلال في العمل وتسليع البشر، والترويج لإقامة شبكة عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ودعم الأطفال المهملين، وربات الأسر المعيشية والأطفال العمال.
- إعادة توجيه النظام التعليمي باستعادة المبادئ الثقافية والتواصلية والروحية لشعوبنا من أجل تغيير أنماط الاستهلاك لدى الأجيال الحالية والمقبلة، والتوصل إلى جعل الكائن البشري يعتنق رؤية شاملة للعيش في انسجام مع أمنا الأرض، بدلا من الرأسمالية.
- مطالبة الدول بتشجيع وتعزيز وسائل الاتصال المجتمعية والجماهيرية للتصدي لتركز وسائط الإعلام، وذلك بواسطة سياسات فعالة لمكافحة الاحتكار.
- نشر وتوزيع المعلومات بشأن مستويات ثنائي أكسيد الكربون التي تسبب الاحترار العالمي.
- المطالبة بأن تُنشر على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بالتحقيقات لمعرفة أضرار وتبعات التكنولوجيات التي تخدم الرأسمالية.
- إعطاء الأولوية للغذاء المأمون والصحي لشعوبنا، بممارسة سيادتنا الغذائية.
- إيلاء الاعتبار لرسالة "الشبكة الدفاع عن البشرية" التي اعتمدها مؤتمر قمة ريو+٢٠، وأيدها كبار المفكرين والحركات الاجتماعية الهامة.
- القيام، استنادا إلى الخطط الوطنية، بإعادة إنتاج واستخدام النفايات ذات القيمة المضافة، من أجل توليد فرص عمل منتجة وتغيير النموذج الاقتصادي.
- التأكيد من جديد على رفض المعاهدات التي تنتهك سيادة وحقوق الشعوب، من قبيل اتفاقات التجارة الحرة.

- التشجيع على أن توضع المعاهدات التجارية الثنائية استناداً إلى مبدأ الشفافية، مع مراعاة المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية لضمان حماية أمن الأرض.
- المطالبة بوضع سياسات بشأن المسؤوليات المتباينة للدول الاستعمارية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، وتقليص ودفع الديون الناجمة عن أنشطة التكيف مع تغير المناخ ودفع الديون التاريخية المستحقة للبلدان عن أثر النشاط الإنمائي والإمبريالي.
- تمكين الأطفال، والشباب، والنساء، والسكان عامة، من خلال تنفيذ التثقيف في مجالات البيئة والتنوع البيولوجي والزراعة الإيكولوجية، وذلك في التعليم النظامي والبدلي.
- طرد جميع الشركات عبر الوطنية والمتعددة الجنسيات التي تضر بأمن الأرض.
- المطالبة بسياسات تحد من تلوث بحارنا وبحيراتنا وأهوارنا وتشجيع الإجراءات الرامية إلى الحفاظ عليها بوصفها حقوق أمن الأرض.
- الدعوة إلى وضع اتفاقية عالمية للشعوب من أجل استحداث تدابير لمراقبة التكنولوجيات الرأسمالية الجديدة والناشئة التي تهدد البشرية والوظائف البيئية للطبيعة، مع التشديد على كيفية تلاعب التحوير الوراثي والتكنولوجيا النانوية والهندسة الجيولوجية والبيولوجيا التوليفية بالحراك التطوري والدورات الطبيعية لأمن الأرض بحيث تتحول إلى صفقة قيمتها عدة ملايين تقوم بها مؤسسات تجارية عالمية وإلى آليات للسيطرة تحرم ملايين الناس في العالم من سبل العيش.
- وضع وتنفيذ خطة عمل عالمية للشعوب للترويج لنظام عالمي جديد مناهض للرأسمالية والإمبريالية والاستعمار وقائم على العيش الكريم وحقوق الشعوب.
- مواصلة كفاحنا دون أن نخيد عن استراتيجيتنا لإنهاء الاستعمار.
- استئصال الفكر الإيكولوجي الغربي الذي ليس سوى رأسمالية خضراء واستعمار بيئي.
- الإعراب عن تضامننا القوي مع ضحايا الإمبريالية.

٢ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب لمكافحة التهديدات ضد الحياة والحروب والممارسات الجغرافية السياسية للإمبراطوريات من أجل تقاسم أمن الأرض:

- الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار والوصاية وهدم الأسس المادية والموضوعية التي تقوم عليها العنصرية والاستعمار الداخلي والأشكال الجديدة من الاستعمار

الخارجي، من أجل تفكيك الأسس المؤسسية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يقوم عليها النظام الاستعماري القديم والجديد.

- استحداث وإقامة نظام اقتصادي دولي متعدد الأطراف وشامل ومنصف ومفتوح يقوم على قواعد واضحة ويستند إلى دبلوماسية الشعوب ويخدم التنمية وعدم التمييز ولا يستبعد أحدا.
- دعم شعوب العالم التي لا تزال تعاني من الاستعمار الخارجي لكي تتحرر من القيود المالية وأشكال التدخل السياسي التي تقمعها وتهدد سيادتها وتخلق فرصها في تحقيق التنمية المتكاملة.
- تخصيص موارد الآلية العسكرية التي يمتلكها الشمال من أجل تمويل الإجراءات التي تقوم بها الشعوب تصديا لتغير المناخ. فالأموال التي تخصص حاليا للموت والزرعة العسكرية والحرب وسباق التسلح يجب أن توظف من أجل تعزيز ثقافة الحياة.
- مكافحة التهميش والوصاية الأبوية والفقر وانعدام الفرص والاستبعاد الثقافي والسياسي والاجتماعي التي هي ظواهر ناتجة عن الرأسمالية الوحشية ودكتاتورية مصالح الشركات عبر الوطنية.
- الترويج للنموذج المجتمعي للعيش الكريم وثقافة الحياة والسلام، استنادا إلى نمط حياة يتجلى في الممارسة اليومية للاحترام والانسجام والتوازن بين الشعوب من أجل الأعمال الكامل للزرعة الإنسانية.
- المطالبة بأن يكون للشعوب صوت وأن تكون ممثلة ومشاركة وقادرة بالكامل على اتخاذ القرار في حل المشاكل المالية العالمية بإزالة جميع أشكال إخضاع الشعوب من خلال جميع أنواع المعاهدات. فنحن الشعوب لن نستطيع تقرير مستقبلنا إلا عن طريق السيادة المالية والاقتصادية. ويجب تشكيل نظام اقتصادي ومالي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والسيادة الوطنية والمصالح المشتركة والانسجام مع أمننا الأرض والتعاون والتضامن بين الشعوب والدول.
- المطالبة بأن تنقيد البلدان المتقدمة النمو بقرار الأمم المتحدة بشأن المبادئ المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية التي بواسطتها يجري القضاء على الصناديق الانتهازية ووضع حد لدفع الديون غير المشروعة.

- التشجيع على إقامة شراكة عالمية تحفز التجارة العادلة وحرية نقل التكنولوجيا المستدامة وزيادة مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وإنشاء نظام اقتصادي دولي متعدد الأطراف.
- المطالبة بأن تكفل البلدان الأعمال الفعلية لحق الإنسان في المياه الذي أقرته الأمم المتحدة.
- الاعتراف للشعوب بالحق الإنساني في البحار الذي ينبغي ألا يقتصر على حرية الملاحة والاستفادة من الموارد البحرية، وإنما أن يتمثل أيضا في أن تستفيد منها بشكل فعلي وسيادي الدول المعزولة بسبب الحرب الظالمية والغزو وأشكال الحظر غير المبرر الذي تفرضه بلدان المرور العابر على استخدام الموانئ.
- التشجيع على أن يجري انطلاقا من البلدان النامية إنشاء مؤسساتنا المالية الخاصة لأغراض التنمية. ويجب أن ننشئ المصرف الدولي لشعوب العالم ذات السيادة من أجل هذه الشعوب ومبادرة منها. ولا يمكن أن نعتمد على المنح والهبات والقروض المشروطة التي يوفرها النظام المالي الرأسمالي الدولي. ويجب علينا أن نتحد ونتكامل، وهذا ينطوي أيضا على إقامة نظمنا المالية الشعبية والمحلية والوطنية السيادية الخاصة ومكافحة الجرائم الاقتصادية التي تعرقل تنمية الشعوب وتنتهك حقوقها.
- إضفاء الطابع الديمقراطي على عوامل الإنتاج في مجتمع تُكفل فيه الخدمات الأساسية والعامة للجميع إلى جانب حقوقهم الأساسية والعالمية.
- المطالبة بالوقوف في وجه الهجوم الرأسمالي بتوفير تعليم عام جيد النوعية ومساعد على التحرر من أجل تحقيق التقدم في تحديد وتنفيذ إجراءات ترمي إلى الدفاع عن الحياة وأمن الأرض.

٣ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب من أجل تعزيز سبل العيش الكريم كبديل عن الرأسمالية:

- العمل من خلال جميع الشعوب والجنسيات والمنحدرين من أصل أفريقي والحركات الاجتماعية في العالم لإقناع الجميع بأن تكون أهدافنا، كبشر، هي كفالة بقاء الأجيال المقبلة.
- مواصلة النضال في جميع المنتديات السياسية والمحافل المتعددة الأطراف من أجل التوعية ليتسنى وضع حد لتراكم رؤوس الأموال والإفراط في إنتاج السلع

والاستهلاك غير المسؤول والعداوة بين الشعوب، وإنهاء العنف العالمي ونظام الوصاية الأبوية.

- مطالبة حكوماتنا باتباع سياسات عامة تمكن من تهيئة مصفوفة أخرى للتفكير والشعور ومجتمع آخر وعقليات جديدة ورؤى وقيم لنظام عالمي جديد يعطي الأولوية لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية وليس للربح. ولا يعبد المال وإنما يؤمن بالحياة والطبيعة. فنحن بحاجة إلى اقتصاد جديد يستخدم العلم والتكنولوجيا لإنتاج الأشياء المفيدة التي تمكننا من العيش الكريم وتحترم تعايش كل بنات وأبناء أمنا الأرض.
- بناء وتعزيز نموذج اقتصادي منتج ومتسق ومنصف من أجل العيش الكريم حيث تكون الغاية المنشودة هي الاشتراكية الإيكولوجية القائمة على علاقة انسجام بين الإنسان والطبيعة، والتي تضمن استخدام الموارد الطبيعية والاستفادة منها بشكل معقول ومستدام مع احترام عمليات الطبيعة ودورها.
- اقتراح القيام في بلداننا بتصميم وتنفيذ سياسات عامة تكفل إعمال حقوق أمنا الأرض، والحقوق الفردية والجماعية والحقوق الأساسية، المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال شكل جديد من التنمية المتكاملة والمسؤولة والتكميلية، وحق جميع الشعوب في العيش في مجتمع عادل ومنصف في مأمّن من الفقر المادي والاجتماعي والروحي.
- وضع آليات وأدوات جديدة تكفل تنفيذ نهج العيش الكريم وتمكن الإنسان من تحقيق ذاته بالكامل، وينبغي أن تكون لهذه الآليات والأدوات حدود وأن تكفل الاحترام والتكامل والتوازن بين البشر وأمنا الأرض.
- كفالة أساليب جديدة للتعليم والتدريب والتثقيف الشامل في جميع المجالات، في البيئات النظامية وغير النظامية تحقق التوعية وتغيّر مصفوفة الفكر من أجل العمل اللائق والدفاع عن الحياة والاعتراف بالطبيعة كأمر جوهري وليس كأمر ثانوي، وتحقيق المساواة بين الجنسين وبين الأجيال، واستعادة المعارف المتوارثة عن الأسلاف وحمايتها بوصفها من العلوم.
- تعزيز قدرة وإرادة حكومات وشعوب العالم لحل المشاكل والتراعات استناداً إلى مبدأ احترام الحياة وثقافة السلام، والحوار واحترام حق الشعوب في تقرير المصير خدمة للمصلحة العامة.

- العمل على اقتراح ووضع أشكال جديدة للتقييم الشامل والمتكامل لاحتياجات الكائن البشري من أجل تحقيق العيش الكريم. وهذا يعني تجاوز المؤشرات التقليدية التي تستند فقط إلى النواحي الاقتصادية والمادية، وإيجاد بدائل جديدة للتقييم المتعدد الأبعاد.
- الترويج لتوطيد عمل معهد إنهاء الاستعمار، والمعهد الدولي للدراسات والبحوث المتعلقة بالعيش الكريم/الرفاه.
- عقد اجتماع عالمي للشعوب والحركات الاجتماعية من أجل تعزيز العيش الكريم/اللائق بوصفه أفقا جديدا.
- التزام الشعوب والحركات الاجتماعية بتعزيز حقوق أمنا الأرض بوصفها مبادئ دستورية في بلداننا.

٤ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب من أجل الاعتراف العالمي بحقوق أمنا الأرض:

- استعادة مفهوم أمنا الأرض الراسخ لدى الشعوب الأصلية والفلاحين وجميع ثقافتنا المتوارثة عن الأجداد، والذي يعبر عن علاقة انسجام بين البشر والطبيعة التي يرى فيها موئلنا الوحيد الذي نعيش ونتعيش فيه منذ الأزل.
- تقديم اقتراح للبلدان بأن تقرر تشريعات تكفل وفاء المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص في جميع البلدان بالتزاماتها بتحمل المسؤولية الاجتماعية والسياسية تجاه أمنا الأرض والعيش الكريم.
- ممارسة التأثير القوي لكي يولد التعليم النظامي والبديل في جميع المستويات وفي جميع بلدان العالم الشعور بالانتماء وبالواجبات والحقوق من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ولكن أيضا مع شعور بمسؤولية وواجب العناية بأمنا الأرض وحمايتها.
- مطالبة حكوماتنا بأن تعيد إلى أمنا الأرض صحتها وأن تنشط نظمها الحياتية، من أجل استمرارية الحياة على الكوكب.
- حفز وترويج المبادرات التي تتخذها المنظمات الشعبية والمجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية والشعوب على الصعيدين المحلي والإقليمي للتأثير على السلطات لكي تتخذ الدول (الحكومات) القرار السياسي من أجل محو التصورات الاستهلاكية الضارة، برفع مستوى الوعي الفردي والجماعي. وكذلك التأثير على البلدان

الرأسمالية التي يسود فيها مفهوم الملكية الخاصة والحقوق الخاصة بدلا من الملكية الجماعية والحقوق الجماعية.

- استعادة ممارسات وتكنولوجيات الأجداد والأهالي وتكرارها من خلال اجتماعات الشعوب لتبادل المعارف، وإعادة إرساء التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأساس لتلبية احتياجاتنا المادية والعاطفية والروحية؛ وتقدير الخيرات التي توفرها لنا أمانا الأرض والمحافظة عليها، والتشجيع على الإسراع بالعودة إليها لكي ندمج من جديد بشكل منسجم.
- تعزيز العلاقة المتسقة والعضوية لتحقيق التوازن بين ما تضمه أمانا الأرض من كائنات بشرية وتنوع بيولوجي من أجل توليد جميع أشكال الحياة وحمايتها وزيادة عددها.
- الترويج لإنشاء منتدى دولي دائم حيث يلتقي المناضلون من أجل أمانا الأرض وحقوقها، بوصف ذلك طريقة تنظيم تعزز أصواتنا أمام العالم.
- اقتراح مشروع قرار يناقش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يحث على العمل ويتضمن هذه الالتزامات والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق أمانا الأرض ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في إعداد هذا القرار واعتماده وتنفيذه من منظور غير تجاري وغير متمحور حول الإنسان.

٥ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب لتعزيز المعارف والممارسات والتكنولوجيات المتعلقة بتغير المناخ من أجل الحياة:

- تعزيز الاستفادة من العلم والتكنولوجيات الملائمة اجتماعيا والمطالبة بذلك كحق من حقوق الإنسان في محافل الأمم المتحدة.
- العمل من أجل وضع صك دولي جديد لإدارة المعارف، والوصول إلى فوائد التكنولوجيا وتطبيقها وتعميمها من أجل حماية الحياة البشرية.
- المطالبة، استنادا إلى المسؤوليات التاريخية، بأن تطبق البلدان المتقدمة آليات لتعزيز التكنولوجيات النظيفة والمناسبة وبناء قدرات مستقلة وذات سيادة على البحث والتطوير والتبادل التكنولوجي في مختلف الميادين لصالح الشعوب وتطهير أمانا الأرض والحفاظ عليها، وكذلك آليات لتبادل التكنولوجيات الخاصة المتاحة والملائمة.

- تهيئة الظروف المواتية لاستفيد من هذه التكنولوجيات الشعوب والبلدان الأكثر تضرراً، مع مراعاة تكنولوجياتها وقدراتها التقنية الخاصة، وباستخدام الإسهامات التقنية والاقتصادية لجميع البلدان التي ساهمت أكثر من غيرها في تغير المناخ.
- المطالبة بأن توفر الدول والشركات والصناعات، في إطار مبدأ المسؤولية التاريخية والاجتماعية، الموارد اللازمة ليتسنى للشعوب الأضعف حالاً أن تطور، بشكل سيادي، التكنولوجيات وأشكال المعارف الخاصة بها من أجل الإدارة المستدامة للمنافع العامة الطبيعية والتصنيع في انسجام مع الطبيعة.
- استخدام الموارد المالية في المقام الأول لتشجيع التكنولوجيات التكميلية واستحداثها وتطويرها بتوظيف معارفنا ودرايتنا الخاصة في مجال العلوم من أجل تعزيز تنمية المستدامة المتكاملة.
- المطالبة بإنشاء آليات من قبل جميع الدول للمضي قدماً في التبادل الحقيقي للمعارف من منظور مشترك بين الثقافات حيث يؤمن الجميع بمبادئ "لا تكذب، لا تسرق ولا تكن كسولاً" ويجري تبادل المعارف بين جميع شعوب العالم دون اعتداد بالعرق ودون أنانية ليتسنى الأخذ بالمعارف التقليدية في المجالات التعليمية والتكنولوجية والاقتصادية والعلمية والسياسية وفي المناطق الحضرية والريفية، بوصف ذلك من أشكال التصدي لتدهور النظم الإيكولوجية وتغير المناخ.
- المطالبة بإصدار براءات اختراع لفائدة المنافع العامة التي تخدم مصلحة العموم لارتباطها بإجراءات فورية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والمضي قدماً في إنشاء قواعد لنقل التكنولوجيا تقوم على مبدأ إمكانية الوصول لفائدة الشعوب من أجل تعزيز الرفاه العام.
- إنشاء وتنفيذ آليات ذاتية خاصة لحماية مواردنا الطبيعية وتراثنا الطبيعي، وما يرتبط بذلك من معارف وممارسات تمكنا من استخدامها لفائدة الجميع، وحماية الموارد الجينية والتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية خاصة من المحاولات المستمرة للاستيلاء عليها من قبل الأشخاص والقطاع الخاص أو العام، وإصدار براءات لتلك الموارد والمعارف.
- وضع آليات محددة تجرم وتعاقب القرصنة البيولوجية وبعض ممارسات التنقيب البيولوجي عندما يكون هدفها الاستيلاء على منافعنا الطبيعية المشتركة ومعارفنا وممارساتنا وما يرتبط بها من معارف.

- وضع آليات للتنسيق بين مقرري السياسات والأوساط العلمية والشعوب، مثل المشاورات الدائمة والحوارات المعرفية والمناقشات الأهلية والاجتماعية في المجتمعات المحلية المتضررة من تغير المناخ، على أساس الأخوة بين الشعوب.
- وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات للاتصال والتوعية والتثقيف الاجتماعي بمعارف ومهارات وممارسات الشعوب والترويج لبرامج التنشئة الاجتماعية عن طريق وسائط الإعلام.
- كفالة أن تكون المعلومات والمعارف هي الأسس الإنتاجية والتنظيمية وأن تكون أدوات لاتخاذ القرارات من أجل منفعة الجميع، وأن تعمم على أطفال وشباب شعوبنا.
- تضمين المناهج التعليمية في جميع مستويات التعليم، النظامي وغير النظامي، معارف الشعوب المتوارثة عن الأسلاف والشعبية بشأن العيش الكريم.
- وضع برامج للبحث العلمي تركز على تحليل الآثار المترتبة على النموذج الرأسمالي لإنتاج المعارف، لا سيما في مجالي الزراعة (مناهضة التحوير الجيني والمواد الزراعية السامة) والصحة، واقتراح نماذج بديلة لإنتاج المعارف تقوم على احترام أمنا الأرض ومعاملتها بالمثل.
- القيام، على أساس المعارف التقليدية والمجتمعية والعلمية، بوضع نظم لمؤشرات بيولوجية للإنذار المبكر وكذلك لتعزيز حق الشعوب في الاحتفاظ بأراضيها.
- البحث عن حلول مبتكرة خاصة تطبق في المنطقة من أجل الحيلولة دون اعتماد حلول الرأسمالية الكاذبة، مثل الثورة الخضراء، التي تسبب الدمار والعبودية وتجعل من الصعب إرساء السيادة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- إدماج معارف ومهارات أبناء شعوب الوطن الكبير بوصفهم إخوة في هذه القارة يجمع بينهم ماض مشترك متعدد الثقافات، على أساس التضامن والتطلع إلى أن تسود الأخوة الكوكب بأسره.
- العمل من أجل التزام شعوب وبلدان العالم بتغيير نظم النقل في المناطق الحضرية والريفية لتشجع، على سبيل المثال، الابتكار التكنولوجي في تصميم وإنتاج مركبات أقل تسببا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحد من النقل الخاص، والتركيز على المواصلات العامة والمجتمعية على نطاق واسع، وتوفير الحوافز للنقل بوسائل غير آلية باستخدام الدراجات، من بين وسائل أخرى.

- تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، انطلاقاً من مرحلة تصميم المنتجات، من أجل توفير المواد الخام والحد من العمليات التي تولد الملوثات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وغيرها.
- إعداد و/أو تكملة سياسات حماية المياه وإدارتها والحصول عليها، بوصفها من المنافع العامة وحقا من حقوق الإنسان، وذلك بتشجيع إجراءات من قبيل تحديث الدول لمعادلات الأرصدة المائية في ضوء تغير المناخ، ووضع مشاريع لجمع المياه واستخدامها بشكل فعال ومستدام.
- إلزام الدول بوضع تحليل لنوعية وكمية المياه الجوفية في طبقات المياه الجوفية الرئيسية وتنفيذ تدابير المراقبة، ومنع التلوث وجعل استغلال المياه الجوفية في حدود مقدار يحدد طبقات المياه الجوفية في الأجل الطويل.
- استعادة الثقافة والاكتفاء الذاتي الغذائي القائم على أساس المواد الغذائية التقليدية المستندة إلى تنوعنا الإيكولوجي، وبمشاركة الشعوب والسياسات الحكومية، ووضع أشكال بديلة للغذاء والتغذية تعوض النموذج الرأسمالي الافتراضي القائم عن الأغذية الزراعية والصناعات الزراعية.
- الحث على أن تُستخدم ميزانيات السكن لتشييد مساكن صحية بها أماكن للحياة المجتمعية وتقام قرى إيكولوجية بناء على طلب المجتمعات المحلية ولفائدتها.
- التشجيع والعمل على إنشاء جامعة متعددة القوميات للوطن الكبير تدمج بشكل مبتكر المعارف المتوارثة عن الأسلاف والمعارف الحديثة، وتشجع الحوار فيما بين بلدان الجنوب وإنهاء الاستعمار المفروض على المعارف المتعلقة بتغير المناخ.
- إنقاذ معارف وممارسات وتكنولوجيات الشعوب التي تمكن من استعادة وتعزيز قدرة أمنا الأرض على التعافي، مثل استراتيجيات التنمية المنخفضة الكربون، وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية وشاملة اجتماعيا وثبتت جدواها من خلال تصدي أشد المجتمعات فقرا لآثار تغير المناخ.
- العمل على النهوض بمعارف وممارسات وتكنولوجيات الشعوب فيما يتعلق باستخدام الموارد الجينية، وذلك في إطار تقاسم المنافع التي تحقق على أساس العدل والإنصاف، ولا سيما بالنسبة للذين يسهمون في التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ.

٦ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب للدفاع عن تراثنا المشترك:

- تعزيز تقاليد شعوبنا ومعارفها كجزء من تراث البشرية من خلال تشجيع الحوار بين الثقافات من أجل العيش الكريم/الرفاه.
- المطالبة بإنشاء آليات لحماية التنوع البيولوجي وإصلاح النظم الإيكولوجية تصديا لغزو ممارسه الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستيلاء على التراث المشترك بهدف تسليعه.
- المطالبة بإنشاء محكمة للعدل البيئي والمناخي والحياتي من أجل تحديد المسؤوليات والجزاءات والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالتراث المشترك.
- العمل على وضع قوانين تعاقب على التنقيب البيولوجي والقرصنة البيولوجية اللذين يقوضان التراث المشترك.
- كفالة إمكانية الحصول على المياه كحق أساسي في الحياة.
- تعزيز الحوار بين المعارف من أجل تعزيز استراتيجيات الحصول على المياه واستعمالها وإدارتها المتكاملة على صعيد المجتمع المحلي.
- القيام، في إطار حرية تقرير المصير والاستقلال الذاتي والحكم الذاتي، بتعزيز سيادة الشعوب على الموارد الطبيعية بوصف ذلك الشرط الأساسي للتحرر من السيطرة الاستعمارية وضمان الاستخدام المستدام لتلك الموارد من أجل تنميتها المستدامة.
- تعزيز الاعتراف بالشعوب واحترامها بوصفها كافلة للسيادة ووصية على ثروة التراث المشترك، وتنشئة ضمير جماعي حتى لا يتم الاستيلاء على هذا التراث أو يتعرض للنهب أو الإبادة.
- تشجيع تأمين واستعادة الموارد الطبيعية الاستراتيجية لفائدة الشعوب من أجل كبح عمليات الاستعمار الاقتصادي وكفالة تعزيز الدولة لتستطيع تلبية احتياجات الشعب، ولهذا السبب ينبغي أيضا تعزيز مختلف أشكال الرقابة الاجتماعية بوصفها آلية لتعزيز سيادة الشعوب.
- المطالبة بإعادة الأراضي لفائدة الشعوب الأصلية ومجتمعات الفلاحين بوصف ذلك مطلبها الدائم.
- الاعتراف بأشكال الإنتاج الغذائي المتوارثة عن الأسلاف وتشجيعها، باعتبار ذلك جزءا من استراتيجية شاملة من أجل العيش الكريم/الرفاه.

- القيام، استنادا إلى علاقة تفهم للثقافات بين الدول والشعوب، بتعزيز وتنفيذ عملية للتثقيف والتوعية الشاملة، من أجل استعادة التراث المشترك، وذلك منذ سن مبكرة وفي جميع مجالات المجتمع؛ انطلاقا من الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات التعليمية، من خلال المبادئ والمنهجيات والتكنولوجيات والمعارف المتوارثة عن الأسلاف التي تتوخى نظرية جديدة في إطار نموذج للتنمية البديلة قائم على العيش الكريم/الرفاه.
- تعزيز وتشجيع القيم الاجتماعية والاجتماعية للمعاملة بالمثل والتضامن والتكامل بين الشعوب من أجل الحصول على المنافع العامة في حيز معيشتهم واستخدامها؛ واحترام وتحقيق التعايش بين مختلف المنظورات الحياتية.
- استعادة وتوطيد الروابط العاطفية والروحية بين المجتمع البشري ومساحات الأراضي المأهولة، أي حيز المعيشة.
- إعلان وحفز الاعتراف الوطني والدولي بالأماكن المقدسة بوصف ذلك الأساس الموضوعي لتوليد الروابط العاطفية والروحية بين المجتمع البشري وأمن الأرض.
- العمل على جعل الحكومات تعترف، من خلال سياسات عامة ملموسة، بالطبيعة وتقديرها بوصفها تراثا مشتركا، وتحيي فرصا لتمكين المجتمعات المحلية من استعادة الأماكن ذات الأهمية الإيكولوجية، والمحافظة عليها وصونها وفتحها بحيث تكون حيزا للتواصل مع الطبيعة، تتطور فيه العلاقات الاجتماعية والروحية والتروحية من أجل الصحة والعيش الكريم/الرفاه.
- إعلان مناطق إعادة التغذية المائية والمياه الجوفية مناطق محمية من أجل الحفاظ على الدورة الطبيعية للمياه.
- النهوض بعمليات حفظ واستعادة الأعشاب الطبية التقليدية والنباتات الأصلية.
- وضع استراتيجيات وسياسات للتصدي للفقر. فالاقتصاد يجب أن يخدم الشعوب وهذا يمكن من المضي قدما في البحث عن نظام اقتصادي أكثر عدلا وإنصافا. وينبغي تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية في ظل احترام أمن الأرض والبحث عن العيش الكريم/الرفاه.
- تعزيز التدابير والإجراءات المتخذة في البلدان من أجل تطوير التكنولوجيات النظيفة، والوصول إلى المعارف وتبادلها، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والانتفاع بها قصد التخفيف من التلوث البيئي.

- تعزيز الوصول السيادي للشعب البوليبي إلى البحر، بتأييد الدعوى المعروضة على محكمة لاهاي الدولية من أجل تهيئة مجال للحوار بهدف تسوية المسائل العالقة بين البلدين الشقيقتين بوليفيا وشيلي.
- بناء مجتمع عالمي كتدبير للدفاع عن تراثنا المشترك من خلال زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز المجالين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تدعيم الرؤية المشتركة لبلدان الجنوب.
- تنفيذ تدابير وإجراءات للتخفيف والوقاية من تلوث التراث المشترك.
- المطالبة بتجديد الأرض والوصول إليها، وضمان ملكية الشعوب للأصول الوراثية الأصلية، والأمن الغذائي في ظل السيادة، بهدف تحسين نوعية الحياة لشعوبنا من خلال الحصول بكرامة على الغذاء الكافي والمغذي بما يتوافق مع تنوعنا الثقافي ويكفل الإنتاج الزراعي السليم والمستدام.

٧ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب لاستحداث علم مناخي من أجل الحياة:

- اعتبار أن علم المناخ ينبغي أن يكون في خدمة البشرية وأمن الأرض، وليس في خدمة الرأسمالية.
- العمل على تعميم المعلومات المناخية الموثوقة في شكل ميسور ومتاح وموحد ويسهل على الشعوب فهمه من أجل تحقيق فهم أفضل لتأثير وتبعات تغير المناخ، والتدابير الواجب اتخاذها للوقاية والعلاج والتخفيف والتكيف والقدرة على التعافي.
- الاعتراف بأن المعارف التقليدية والأشكال الثقافية والتكنولوجيات المتوارثة لدى الشعوب الأصلية والفلاحين قد أسهمت تاريخياً وسوف تسهم في عمليات التكيف من أجل التصدي لتغير المناخ.
- وجوب استعادة المعارف المتوارثة منذ آلاف السنين والممارسات التقليدية والثقافية للشعوب بشأن تغير المناخ والاعتراف بها وإطلاع الأجيال الحالية والمقبلة عليها، لتعزيز استيعاب هذه الأجيال لتلك المعارف والمهارات بحيث تستطيع فهم وقراءة المؤشرات البيولوجية المناخية من منظور ثقافي والمشاركة في المفاوضات والمناقشات والتقارير المتعلقة بالمناخ.
- وجوب تدعيم سيادة الشعوب في مجال علم المناخ في ظل هويتها الخاصة ودورها الاجتماعي، واقتراح أن تبني البلدان النامية قدراتها الوطنية باعتماد سياسات عامة

تخصص مزيداً من الموارد المالية وإطاراً تشريعياً ملائماً لتعزيز وضمان استقرار وكمية وجودة الأمور التالية: '١' المعلومات المقدمة من شبكات الرصد، '٢' تنمية الموارد البشرية، '٣' إنشاء وتعزيز المؤسسات المعنية، '٤' الدراسات والأبحاث العلمية التي تخلص نتائجها من العيوب، '٥' هيئة مجالات للحوار فيما بين العلوم من أجل استعادة المعارف والمهارات والممارسات المتوارثة عن الأسلاف، '٦' إعداد تقارير مشتركة شاملة وجامعة عن حالة المناخ في كل بلد ترتبط بالتقارير العلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والكيانات الدولية الأخرى.

- وجوب إنشاء صندوق عالمي لتعزيز أنشطة البحث العلمي وتنمية القدرات المحلية للبلدان النامية على إعداد البحوث بشأن إجراءات التخفيف من حدة تغير المناخ والتنبؤات المناخية، واستحداث نماذج وسيناريوهات تغير المناخ، وكذلك استعادة وتقدير الممارسات التقليدية والموروثة عن الأسلاف في مجال التكيف مع تغير المناخ والقدرة على التعافي.
- اقتراح أن يتم، في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتقارير الهيئة الحكومية الدولية، الشروع في استخدام رؤية أكثر شمولاً وتكاملاً بشأن تغير المناخ تتضمن مؤشرات شاملة للعدل المناخي والتكيف والتشارك في التخفيف من حدة الآثار وبناء القدرات على التكيف من أجل الحد من المخاطر الحالية والمستقبلية، من بين أمور أخرى، وأن يكون هذا هو الأساس الموضوعي الذي يستند إليه في تحديد المسؤوليات التاريخية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها من العوامل التي أدت إلى تغير المناخ.
- إجراء مناقشة مستمرة حول مدى موثوقية تقارير الهيئة الحكومية الدولية وغيرها من تقارير المراكز الدولية بشأن المناخ ودقتها ونطاقها وأسسها التقنية بهدف تجنب "فضائح مناخية" أخرى.
- وجوب القيام، من خلال الحكومات الملتزمة إزاء شعوبها، بإقامة شبكة من المنظمات الإقليمية المعنية بالدراسات المناخية وتغير المناخ بمشاركة الجامعات ومراكز البحث والخبراء الثقافيين في مجال المناخ، تعمل بواسطة أفرقة علمية تجري البحوث العلمية البحتة والبحوث الشاملة والجامعة التي تتضمن الرؤية المعاصرة والرؤية الثقافية والمتوارثة عن الأسلاف من خلال الحوارات والأنشطة المشتركة بين العلوم.

- اقترح أن تُعد شبكات الباحثين تقريراً مشتركاً عن حالة المناخ في البلدان النامية، وأن يُعد تقرير قبل الموعد المقرر لعقد مؤتمر القمة العالمي المقبل للشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الحياة.
- دعم الجهد المبذول لإعادة هيكلة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والعمل على إنهاء خضوعها للاستعمار، مما يتيح زيادة مشاركة العلماء من البلدان النامية في صياغة التقارير، وكذلك أن يجري لدى رسم السيناريوهات الجديدة لتغير المناخ إدراج افتراضات التنمية المتكاملة للشعوب والحياة.
- وجوب أن تضع الحكومات آليات دينامية وفعالة لنشر آخر التطورات العلمية بشأن المناخ من خلال وسائل الإعلام الجماهيري.
- إعلان مواصلة رصدنا المستمر للأعمال والمعلومات والتقارير العلمية التي سيجري التفاوض بشأنها والاتفاق عليها في مؤتمر قمة باريس (الدورة الحادية والعشرون) للحيلولة دون أن تتسبب تقارير محرّفة في التأثير على أسس التفاوض.

٨ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب للتشجيع على إنشاء محكمة دولية للعدل المناخي وأمن الأرض:

- الترويج على نطاق العالم لرؤية العدل المناخي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة للأجيال المقبلة في انسجام مع أمن الأرض من منظور العيش الكريم.
- متابعة المطالبة الصادرة عن المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغير المناخ وحقوق أمن الأرض لعام ٢٠١٠ والمتعلقة بإنشاء محكمة دولية للعدل المناخي وأمن الأرض بهدف ضمان التنفيذ الفعلي للالتزامات والواجبات التي تقع على عاتق البلدان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- وجوب إنشاء محكمة دولية للعدل المناخي وأمن الأرض، مثلما اقترحت ذلك شعوبنا، بوصفها هيئة قضائية مستقلة، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة، للفصل في المنازعات الناشئة عن تفسير وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ. ويتعين على المحكمة أن تساعد أيضاً على حل مشاكل العمل الجماعي المرتبطة بعدم امتثال البلدان المتقدمة للالتزامات بالتصدي لتغير المناخ. وينبغي أن يكون للمحكمة اختصاص البت في أي منازعة تتعلق بعدم تنفيذ الإجراءات المتصلة بتغير المناخ بحسن نية، والأثر الناجم عن ذلك، وينبغي أن تستند إلى معارف الشعوب الأصلية في مجال العدل.

- ريثما يتم إنشاء المحكمة الدولية للعدل المناخي وأمن الأرض، يجري اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وبذلك تعزيز الإطار القانوني البيئي الدولي الحالي، من أجل معاقبة الدول أو المجموعات ذات النفوذ/الشركات عبر الوطنية التي تتسبب في التلوث وتغير المناخ عن طريق الفعل أو الامتناع أو بارتكاب جرائم مناخية وبيئية تنتهك حقوق أمن الأرض والبشرية.

٩ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب لزيادة التصدي لتسليع الطبيعة:

- حث الشعوب والحركات الاجتماعية في كوكب الأرض على مطالبة حكوماتها بتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لمنع وتجنب استنفاد الموارد الطبيعية ذلك أن الحياة تعتمد على دعم قدرة نظم حياة أمن الأرض على التجدد وعلى إدارة عناصرها بصورة شاملة ومستدامة.
- نبذ رؤية البلدان المتقدمة التي تسعى إلى إقامة أسواق جديدة للكربون من خلال إنشاء آلية سوق جديدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تهدف إلى تحويل البلدان النامية إلى مجرد حراس لضمان سلامة رأسمالية البلدان المتقدمة.
- رفض تنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لأنها أداة تخدم رؤية تسليع الطبيعة، وتترتب عليها عواقب وخيمة وتحاول مغالطة البشرية بإظهار المرونة ومراعاة مصالح الشعوب الأصلية.
- تشجيع الشعوب على مطالبة حكوماتها بإضفاء طابع الديمقراطية على عملية الاستفادة من الغابات ونظم الحياة التي توفرها أمن الأرض والثروة الآتية من استخدامها بشكل متكامل ومستدام من خلال العمليات القائمة على التشارك بين الريف والحضر وسلطة الشعب من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل السيادة، والقضاء على الفقر وتحسين سبل كسب العيش والتصدي لتغير المناخ.
- تعزيز آلية للتعاون الدولي من أجل تغير المناخ تقوم على التضامن والتعاون والتكامل فيما بين الشعوب وتمول من الميزانيات العامة للبلدان المتقدمة لفائدة البلدان النامية.
- إعداد اتفاقات متبادلة وتحالفات بين الشعوب، بالاتفاق مع حكوماتها، وتحالفات دولية مثل التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل تنفيذ إجراءات مشتركة للدفاع عن الحياة، وعدم تسليع أمن الأرض، والحد من فقر الشعوب.

- رفض محاولة نقل مسؤوليات التمويل الواقعة على عاتق البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ومسؤوليات القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال إنشاء آليات السوق والتمويل القائم على حشد الموارد المالية من القطاع الخاص. والمطالبة بأن تضع البلدان المتقدمة استراتيجيات للتمويل العام لا تخضع لآليات السوق المالية الساعية إلى الربح ولا إلى عوامل تكديس الثروة.
 - العمل على حل مشكلة تغير المناخ من خلال توفير الوظائف البيئية ونبذ تسليع خدمات النظم الإيكولوجية المتسببة في تغير المناخ والقائمة على الاقتصاد الأخضر، وأسواق النظم الإيكولوجية والكربون، ونظم الدفع مقابل الخدمات البيئية، وبرامج مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.
 - الرفض التام للاستغلال التجاري لمكونات أمان الأرض ووظائفها البيئية وعملياتها الطبيعية، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة لتلك المكونات. والتصدي في مجتمعاتنا المحلية، وأحيائنا وأراضينا لأي محاولة لتسليع أمان الأرض.
 - دعم مواصلة وتعزيز تنفيذ "الآلية المشتركة للتخفيف والتكيف من أجل الإدارة المستدامة للغابات وأمان الأرض" بوصفها اقتراحا شاملا ومتكاملا من أجل العيش الكريم في انسجام وتوازن مع أمان الأرض ووضعه باتباع نهج غير قائم على السوق ويمكن من تعزيز الإدارة المتكاملة للغابات مع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.
 - مطالبة الحكومات بأن تُدرج في الاتفاق الجديد بشأن تغير المناخ العالمي الذي سيجري التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ نهج عدم تسليع الطبيعة واحترام حقوق الشعوب وحقوق أمان الأرض، وأن تقرر الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ بدائل لا تركز على السوق، مثل الآلية المشتركة للتخفيف والتكيف من أجل الإدارة المستدامة للغابات وأمان الأرض.
- ١٠ - الإجراءات التي تترحبها الشعوب لدفع ديون الرأسمالية والديون المناخية والاجتماعية والإيكولوجية:
- مطالبة البلدان المتقدمة بأن تعترف بالديون المناخية والاجتماعية والإيكولوجية التي تراكمت على مر الزمن لفائدة الشعوب والبلدان النامية وتدفعها بالكامل، ليتسنى لنا تحقيق التنمية المتكاملة، والأمن والسيادة في مجالي الغذاء والتغذية، والقضاء على الفقر المدقع في البلدان ولدى الشعوب، في إطار حقها في التنمية المتكاملة.

- العمل على إنشاء آليات للاستعراض من أجل تعليق الديون الطويلة الأمد التي تداينت بها جميع حكومات البلدان النامية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، ولا سيما الديون التي تضر بالتراث المشترك للشعوب والبلدان النامية، إلى حين إجراء عمليات مراجعة فنية تشاركية وشاملة من قبل كل بلد مدين.
- مطالبة البلدان المتقدمة بالاعتراف بالديون المناخية كالتزام قانوني وأخلاقي. وعلى هذه البلدان التعويض عن هذا الضرر بواسطة آليات مثل مبادلة وإلغاء الديون التي تداينت بها البلدان النامية مضطرة. وبالإضافة إلى ذلك، تخصيص ما يكفي من الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ في جميع البلدان النامية، بما فيها الموارد المالية التي تمكن أيضا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا.
- مطالبة حكومات البلدان بالالتزام باستصلاح أمان الأرض وحفظها وحمايتها عن طريق الحد بقدر كبير وبشكل فعال من غازات الاحتباس الحراري، في إطار التوزيع العادل والمنصف لميزانية الكربون العالمية، لجعل ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض يستقر في حدود ١,٥ درجة مئوية ولا يتجاوز ذلك، وبالتالي تجنب احتلال الغلاف الجوي في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- المطالبة بأن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها الدولية إزاء البلدان النامية في مجالي التعاون والتمويل، دون نقل مسؤولياتها عن التمويل العام عن طريق تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص عبر الوطني، ووقف تخصيص الأموال العامة للحرب؛ فهي ينبغي أن تخصص للتصدي لتغير المناخ، وحماية الحياة وخطة التنمية المستدامة.
- مطالبة البلدان المتقدمة بالامتثال لالتزامات التعاون التقني والمالي المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو ومؤتمر قمة ريو+٢٠، بما في ذلك نقل التكنولوجيات المأمونة والمناسبة، فضلا عن بناء القدرات، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.
- تعزيز التعاون الدولي الثلاثي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، من منظور شامل وفي ظل المسؤولية المشتركة، مع إعطاء الأولوية لنقل التكنولوجيا، والتمويل، وتعزيز المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والاجتمعات المحلية ومهاراتها المتوارثة عن الأسلاف.

- مطالبة البلدان المتقدمة بتهيئة سبل، من قبيل دفع الدين الاجتماعي، للبلدان النامية كي تنفذ سياسات إضفاء الديمقراطية على الثروة، واستعادة الأراضي والأقاليم، وعلى هذا النحو، تهيئة فرص العمل اللائق للناس، ورعاية الفئات الضعيفة مثل البنات والأولاد والمراهقين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين ونساء الشعوب الأصلية والعمال واللاجئين.
- وجوب أن تتحمل الشركات عبر الوطنية، في إطار مبادئ المسؤولية، الالتزامات والمسؤوليات الناشئة عن أعمالها، وبالتالي وضع حد لإفلات الشركات عبر الوطنية من العقاب.
- إنشاء صندوق بموارد تتيحها البلدان المتقدمة النمو لسدد الديون الرأسمالية.
- إنشاء المحكمة الدولية للعدل المناخي وتعزيز عمليات التكامل الإقليمي والمنظمات الاجتماعية.

١١ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب من أجل إنقاذ أمتنا الأرض عن طريق الحوار بين الأديان:

- إنشاء آلية دائمة من أجل ”التواصل والحوار بين الأديان وبين المعتقدات، حيث تتجسد الوحدة من أجل الدفاع عن أمتنا الأرض ضد الأزمة المناخية“.
- استرجاع وإحياء الأبعاد الأخلاقية والسلوكية من أجل استعادة التقاليد والمعارف التي تستند إلى المعتقدات الدينية والروحية، ذلك أن معارف الشعوب المتوارثة عن الأسلاف هي التي تساعد على الخروج من هذه الأزمة الاجتماعية والبيئية؛ ويجب اعتبار المعارف العلمية معارف تكميلية.
- تنظيم احتفال في يوم أمتنا الأرض مشترك بين الأديان تدعو إليه حكومات وشعوب العالم، في إطار مبدأ التكامل والتعايش، لإحياء شعائر وتقاليد شعوب العالم كرمز لاحترام الحياة وتعبير عن الشكر لها.

١٢ - الإجراءات التي تقترحها الشعوب ليصل صوتنا إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ التي ستعقد في باريس وإلى غيرها من المحافل:

- احترام حق شعوب العالم في التنمية المتكاملة التي تراعي العلاقة بين أمتنا الأرض والكائنات الحية، مع العلم أنه يجب علينا الاستفادة من مواردنا الطبيعية على نحو مستدام من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للناس وضمان تجدد النظم الإيكولوجية

والانسجام مع أمننا الأرض. ويجب احترام الحق في تحديد أولوياتنا الخاصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة.

- المطالبة بالعدالة المناخية، ونحن شعوب العالم نطالب بأن يتصدى اتفاق باريس للأسباب الهيكلية الرأسمالية. ويجب ألا يكون اتفاقاً يعزز النموذج الرأسمالي من خلال مزيد من آليات السوق، ويسمح بأن تكون الالتزامات الطوعية، ويشجع القطاع الخاص ويعزز الوصاية الأبوية والاستعمار الجديد. فاتفاق باريس يجب أن يعزز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ولا يخرق أحكامها ذلك أنه يجب احترام وتعزيز مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والإنصاف، ووسائل التنفيذ، استناداً إلى المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة. كما يجب تعزيز ذلك عن طريق المحكمة الدولية للعدل المناخي وأمننا الأرض.
- مطالبة الأمم المتحدة بإشراك ممثلين عن مؤتمر شعوب العالم من خلال مشاركة فعلية في الأعمال التحضيرية الحاسمة قبل مؤتمر باريس وما بعده. وينبغي تشكيل فريق من المراقبين التابعين للشعب، يضطلع بالمتابعة والاستعراض على جميع المستويات.
- العمل من جديد على تنظيم اللقاء الاجتماعي التحضيري لمؤتمر الأطراف الذي يتيح لنا فرصة لمواصلة الحوار وجعله عملية مستمرة.
- التأثير على حكوماتنا بإطلاعها على قرارات ذلك اللقاء الهام.
- دعوة شبكات الاتصالات إلى التركيز على حركة الشعوب ونشر النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر تيكويابا لعام ٢٠١٥ والمواد اللازمة للتوعية بمشكلة تغير المناخ.
- منهجة الخبرات العملية البديلة لتغير المناخ، التي ما برحت تُكتسب في جميع أنحاء قارتينا والتواصل مع جميع الشعوب والحكومات.
- تشجيع وتعزيز الزراعة الأسرية المستدامة والمحلية كنموذج إنمائي بديل يحل محل الصناعات الزراعية ويستند إلى الإيكولوجيا الزراعية والمعارف المتوارثة عن الأسلاف حيث تقوم المرأة بدور محرك التنمية المتكاملة.
- الاعتراف بأننا نحن شعوب العالم لا يمكننا أن نناضل ضد أنفسنا أو حلفائنا، ويتعين علينا أن نسير معاً متحدين ونحشد جهودنا بوصفنا شعوب العالم مستخدمين التوعية والاتصال والتثقيف، ومناضلين ضد أنماط الاستهلاك والإنتاج.

- ترسيخ خطتنا البديلة كحركة شعوب تعمل على تعميق الحوار من أجل إعادة تعريف "التنمية" والمضي قدما نحو تحقيق العيش الكريم، مع مراعاة معارف الشعوب الأصلية والنهج البديلة من قبيل نهج "المجد لك يا رب".
- الإقرار بأن كفاح شعوب العالم يتم على جميع الجبهات. ويجب أن ندعم الحكومات والمنظمات الإقليمية الحليفة (منها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية) والتأثير على الحكومات التي لا تشاطرنا الرأي.
- التصدي بحزم للشركات عبر الوطنية التي تولد الثروة المتراكمة وتقتل أمنا الأرض وتقتلنا نحن كجزء منها.
- إسماع صوتنا لتفهم المفاوضات الدولية بشكل تام ومتوازن مجموعة من التدابير المالية والتكنولوجية والخاصة بالتكيف وتخفيف آثار تغير المناخ وبناء القدرات وأنماط الإنتاج والاستهلاك وغيرها من التدابير الضرورية من أجل فرض احترام سلامة أمنا الأرض.
- تحقيق التنفيذ الفعلي لآلية التعويض عن الأضرار والخسائر، التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- دعم مقترح توزيع ميزانية الكربون على أساس العدل المناخي والإنصاف بحيث لا يتم تجاوز ١,٥ درجة مئوية.
- المطالبة بالدعم المالي لتنفيذ وتطوير المعارف التقليدية للشعوب الأصلية.
- الحصول على التمويل لتنفيذ الآليات في إطار الحلول غير القائمة على السوق، مثل الآلية المشتركة للتخفيف والتكيف من أجل الإدارة المتكاملة للغابات لتحقيق العيش الكريم، وذلك كبديل عن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.
- شجب حكومات البلدان النامية التي لا تحترم أصوات الشعوب الواردة في هذا الإعلان والتي تضعف الموقف المشترك لمجموعة الـ ٧٧ والصين في المحافل الدولية، ونطالب قادة جميع البلدان في العالم أن يعتبروا هذه الوثيقة وثيقة رسمية لإبلاغ مقترحاتنا وأصوات الشعوب إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وسائر المحافل الدولية.
- الإقرار بأن تعزيز الحركة العالمية للشعوب من أجل أمنا الأرض سيكون تحديا دائما نتصدى له حتى النصر.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

بيان المكتب ٤ المعني بالشركات عبر الوطنية

نحن الشعوب المجتمعة في مؤتمر الشعوب بشأن تغير المناخ والدفاع عن الحياة في تيكويابايا من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ نعرب، عن طريق المكتب ٤: "الميثاق العالمي لحقوق أمنا الأرض" عن موقفنا من أعمال الشركات عبر الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات، ونورد الأمثلة التالية:

- نرفض انعدام المسؤولية لدى الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بحالة جمهورية الأرجنتين الشقيقة، التي سكبت فيها الشركة المتعددة الجنسيات باريك غولد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ لتر من السيانييد في مقاطعة سان خوان متسببة في وقوع ضرر لا يجبر لأمنا الأرض وموت الكائنات الحية التي تعيش فيها.
- إذ نطالب بإقامة العدل بشأن الكارثة الناجمة عن النفط التي تسببت فيها شركة تكساكو، التي هي الآن جزء من شركة شيفرون في منطقة الأمازون بجمهورية إكوادور الشقيقة.
- ندين التلوث البيئي الناجم عن انسكاب الزئبق الذي تسببت فيه شركة التعدين ياناكوتشا في إقليم كاخاماركا بجمهورية بيرو الشقيقة.